جريمة السرقة عند النساء في المجتمع السعودي

سارة بنت بركات مقاط الجوير

محاضر بجامعة الملك سعود

مقدمة الدراسة:

تعد الجريمة ظاهرة اجتماعية كانت ولا زالت تهدد استقرار المجتمع، ولا يكاد يخلو منها أي مجتمع انساني، وهي تتنوع من حيث طبيعتها وأشكالها وأنماطها وخصائصها تبعاً لتنوع الظروف والأوضاع الاقتصادية والسياسية والثقافية وغيرها.

بالتالي نجد أن عدد الجرائم بدأ بالازدياد، وتنوعت أنماطها، وازدادت خطورتها، وهذا يرجع بسبب التغيرات الاجتماعية السريعة التي تشهدها المجتمعات المختلفة، حيث نتج عن هذه التغيرات السريعة في بنية المجتمع وتركيبه ظهور أنماط جديدة في سلوكيات أفراد المجتمع، ومن بينها السلوك الإجرامي. وشهد المجتمع السعودي خلال النصف الأخير من القرن الماضي وبداية القرن الحالي تغيرات اجتماعية كبيرة وسريعة وجذرية طالت كل أبنيته وأنساقه بلا استثناء.

ومن ملامح هذا التغير النمو الحضري والتغير العمراني المصاحب للتغير السكاني، والنمو الاقتصادي وتغير نمط الاسرة من حيث حجمها ووظائفها والمراكز الاجتماعية لأركانها، وأيضاً التغير في التركيب الاجتماعي والاقتصادي وزيادة تعقد الحياة الاجتماعية. بالإضافة الى ظهور الفضائيات والانترنت ووسائل التواصل الاجتماعي. وكل ذلك أدى إلى تغيير في مكانة المرأة ووضعها وعملها في ظل سياسات تمكين المرأة التي اتبعتها الحكومة السعودية.

كل هذه التغيرات فتحت المجال أمام الانحراف والسلوك الاجرامي للرجال والنساء على حد سواء مع وجود فوارق كبيرة في ميل الأفراد للانحراف والجريمة حسب الجنس أو النوع. حيث أن معظم الجرائم التي ترتكب في المجتمع السعودي هي جرائم ذكورية، إلا أن مشاركة المرأة في السلوك الاجرامي أصبح ظاهراً للعيان مما يستدعي وجود دراسات متخصصة بالمرأة للتعرف على الجرائم التي ترتكبها.

ونظراً للاهتمام الواسع في المرأة والتركيز على أهميتها والرفع من شأنها والتعزيز من مكانتها في مجتمعها، وذلك بإشراكها بأدوار جديدة ذات أهمية، وبالتالي خروج المرأة إلى العمل والاحتكاك والتفاعل مع فئات المجتمع، كل هذه الأمور أدت إلى اكتساب المرأة لأنماط سلوكية جديدة. ومن هذه الأنماط السلوكية الجديدة التي اكتسبتها السلوك الاجرامي بمختلف جوانبه وأنواعه ومنه جرائم الأموال (الجرائم الاقتصادية) وتشمل (السرقة، شيك بدون رصيد، التزوير، الاختلاس، التستر التجاري، غسل الأموال وغيرها).

وذكر آل درع (١٤٣٠) أن الجرائم الاقتصادية بكافة أشكالها بما فيها من جرائم أموال لها تأثيرًا واضح على برامج التنمية لأي مجتمع؛ حيث إنها تحد من نموه، وتقدمه الاقتصادي، وتضر بمصالحه؛ لاسيما في الوقت المعاصر؛ حيث أن التغيرات المتسارعة، والانفتاح الاقتصادي والتقدم السريع لمناحي الحياة، والثورة التكنولوجية التي زادت من انتشار التجارة الإلكترونية، وعولمة الاقتصاد، وبالتالي عولمة النشاط الإجرامي. ولا شك أن الجرائم المالية كالسرقة، وجرائم الشيكات، والاختلاس، والتزوير، والمماطلة في سداد الديون لها آثار اجتماعية واقتصادية سلبية على الفرد والمجتمع.

مشكلة الدراسة:

بات اجرام المرأة أمراً واقعياً لا يمكن إغفاله أو تجاهله لأن صورتها في المجتمع قد تغيرت وذلك بعد حصولها على عدة حقوق لم تكن تتمتع بها من قبل، ومن ثم تعرضت لنفس الضغوط التي يتعرض لها الرجل، مما قد يدفعها في نهاية الأمر إلى التنفيس عنها في شكل سلوك إجرامي تجاه الافراد والمجتمع. (السيوطي،٢٠١٤، ص. ١٩)

وتعد جرائم الأموال بشكل عام، ومنها جريمة السرقة، مشكلة تهدد أمن وسلامة واقتصاد المجتمع. وإذا ارتكبت هذه الجريمة من قبل النساء تصبح الإشكالية أكبر، لأن المرأة بوظائفها الاجتماعية مسؤولة عن التنشئة وبذر القيم وزرع معايير الضبط في نفوس الناشئة، فعندما يصدر عنها مثل هذه الجريمة يكون الأثر السلبي مضاعفاً. (العنزي، ٢٠١٤، ص. ٣).

إن تغير أنماط السلوك الاستهلاكي، الذي بلغ حد البذخ، يعد من ملامح العولمة التي قادت إلى تطلعات استهلاكية غير رشيدة، ومحاولة الوصول الى مستوى معيشي راقي، إضافة إلى زيادة معدلات الفقر والبطالة والمشكلات الاقتصادية في المجتمع، كل هذه الأمور تقود الى ارتكاب جريمة السرقة لتحسين المستوى المعيشي.

ويذكر روبرت ميرتون كما ورد في السين(٢٠٠٢) بأنه كلما حدثت تغيرات هامة في البناء أو الأهداف يتعين علينا أن نتوقع تغيرات مماثلة في المجتمعات التي تعرضت أكثر من غيرها لهذه الضغوط، حيث تبرز مفارقات في معدلات السلوك المنحرف نتيجة لتلك الضغوط، أي أن روبرت ميرتون يرى أنه الإجرام والانحراف عموما ينتج عن نقص التطابق بين القيم والفرص.

وفي المجتمع السعودي بلغ عدد النساء المودعات في سجون المملكة العربية السعودية بسبب ارتكابهن جريمة السرقة (١٥٤) سجينة، وذلك حسب آخر إحصائية تم الحصول عليها من إدارة السجون في عام ٢٠٢٠م

أن جريمة السرقة أصبحت مهددة للمجتمع، حيث تبدأ من مشكلة اقتصادية ومالية ثم تنتهي أمام النيابة والقضاء، وما يترتب عليها من آثار اجتماعية على المجتمع السعودي من إيقاع الضرر بالآخرين. ومن هذا المنطلق ستحاول هذه الدراسة دراسة جريمة السرقة عند النساء في المجتمع السعودي.

وبناء عليه تتمثل مشكلة الدراسة بالتساؤل الرئيس التالي: ما طبيعة وخصائص ومحددات جريمة السرقة المرتكبة من قبل النساء، كنموذج لجرائم الأموال، في المجتمع السعودي؟

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة الى التعرف على جريمة السرقة المرتكبة من قبل النساء في المجتمع السعودي.

ويتفرع من هذا الهدف العام الأهداف الفرعية التالية:

١- التعرف على حجم جرائم السرقة المرتكبة من قبل النساء في المجتمع السعودي.

٢- التعرف على أنماط جرائم السرقة المرتكبة من قبل النساء في المجتمع السعودي.

٣- التعرف على الطرق والأدوات المستخدمة في ارتكاب النساء لجرائم السرقة في المجتمع السعودي.

٤- التعرف على أهم الدوافع المؤدية الى ارتكاب النساء لجرائم السرقة في المجتمع السعودي.

أهمية الدراسة:

أهمية الدراسة: أولا: الأهمية العلمية:

١- ازدياد الجرائم المالية عند النساء خصوصاً مع المتغيرات الاجتماعية والثقافية وتنوّع عمل المرأة، مما يحتاج إلى إيضاح أبعادها الاجتماعية والاقتصادية.

٢- تسليط الضوء على جرائم الأموال وخاصة جريمة السرقة عند النساء في المجتمع السعودي باعتبارها من الظواهر الاجرامية المستحدثة التي لا تزال تحتاج إلى بحث ودراسة لفهمها من شتى الجوانب.

٣- تقديمها إضافة للمكتبة السعودية لتفسير جرائم النساء في المجتمع السعودي.

ثانيا: الأهمية العملية:

١- تساهم هذه الدراسة في الكشف عن العوامل التي أدت إلى جريمة السرقة عند النساء في المجتمع السعودي ومن ثم إمكانية بناء خطة استراتيجية لمكافحتها.

٢- تساعد هذه الدراسة الجهات المختصة في وضع الحلول المناسبة للحد من هذه الجرائم.

مفاهيم الدراسة:

جريمة السرقة:

السرقة هي أخذ مال الغير المنقول دون رضاه، وتعني عبارة (أخذ المال) إزالة تصرف المالك فيه برفعه من مكانه ونقله، وإذا كان متصلاً بغير منقول فبفصله عنه فصلاً تاماً ونقله. وتشمل لفظ (مال) القوى المحرز. ومن هذا النص نستخلص أركان السرقة وهي ثلاثة: الركن المادي المتمثل بأخذ المال دون الرضا، والركن المعنوي المتمثل بالقصد الجرمي، والركن الثالث: وهو محل الأخذ ويتمثل بالمال المنقول العائد لغير الجاني. (الحديثي والزعبي ، ٢٠١١، ص.٢٠)

التعريف الاجرائي لجريمة السرقة:

هو قيام شخص بالتعدي على ممتلكات الآخرين والاستيلاء عليها بصورة غير نظامية.

رابعا: حدود الدراسة:

أ- المجال المكاني:

مدينة الرياض في المملكة العربية السعودية.

ب-المجال الزماني:

تم تطبيق الدراسة الميدانية في شهر شوال وذي القعدة وذي الحجة ومحرم من العام الجامعي ١٤٤٢هـ.

ج-المجال البشري:

اقتصرت هذه الدراسة على السجينات المقبوض عليهن بجريمة السرقة في مدينة الرياض في المملكة العربية السعودية

النظريات المفسرة لموضوع البحث:

أولا: النظرية الاقتصادية:

جريمة السرقة من جرائم الأموال وهي من الجرائم الاقتصادية والتي تؤثر على الفرد والجماعة والمجتمع من نواحي مختلفة، ولذا من الممكن تفسير هذه الجريمة من خلال النظرية الاقتصادية التي تفسر الجريمة عموماً. وهذا النوع من الجرائم يفترض أصحاب هذا الاتجاه أن الظروف الاقتصادية هي التي تدفع الفرد إلى السلوك الاجرامي.

"تأسست هذه النظرية على أفكار كارل ماركس وإنجلز التي تربط السلوك الاجرامي بالجانب الاقتصادي، وترى أن العامل الحاسم الدافع لارتكاب السلوك الاجرامي هو عدم المساواة الاقتصادية، كما ترى أن الجريمة ردة فعل لانعدام العدالة الاجتماعية في المجتمع من الناحية الاقتصادية". (القهوجي، ١٩٨٨، ص. ٦٨-٦٩)

ويبرز في النظرية الاقتصادية اتجاهان: أحدهما يربط السلوك ببعض العوامل الاقتصادية، كالفقر والبطالة وتشغيل الأطفال، والثاني يمثله أصحاب الفكر الشيوعي الاشتراكي الذين يفسرون الجريمة بأنها وليدة النظام الاقتصادي الرأسمالي، إذ يرون أنه يقوم على ظاهرة الاستغلال الطبقي، الذي يؤدي إلى المشكلات ومنها الجريمة. (المطيري، ١٤٢٦، ص. ٧٤)

وتعددت المذاهب في تحديد العلاقة بين العامل الاقتصادي ومعدل الجريمة، ويعتبر أنصار المذهب الاشتراكي أكثر من اهتم بأثر العامل الاقتصادي على الجريمة؛ حيث تحاول إبراز عيوب المجتمع الرأسمالي، وأن الجريمة ترتبط بالنظام الاقتصادي السائد في ذلك النظام، استناداً على وجهة نظر ماركس التي تربط السلوك الإجرامي بالنظام الاقتصادي يرى الجريمة نتيجة الاستغلال الطبقي وعدم المساواة الاقتصادية، بخلاف النظريات الاجتماعية الأخرى التي تفسر الجريمة على أنها نتيجة لأخطاء الفرد. (عوض،٢٠٠١، ص.٢٢٣)

ويعد وليم بنجر العالم الهولندي في مقدمة العلماء الذين يعزون الإجرام إلى الصراعات الطبقية الناتجة عن الظلم في النظام الرأسمالي، التي تفضي إلى الأوضاع الاقتصادية السيئة، التي تشجع الأفراد على ارتكاب الجريمة؛ ولا سيما ذوي الطبقة الفقيرة، ولذلك يرى بنجر أن المنافسة بين الأفراد من أجل الحصول على المال هو المسؤول عن جرائم كثيرة كالاختلاس والتزوير والنصب وخيانة الأمانة، وجرائم أخرى مرتبطة بها معظمها أخلاقية. (الساعاتي، ١٤٠٧، ص. ١٠٢)

وقد أفاض بنجر في شرح وجهة النظر الاشتراكية فأبرز ما يصاحب المجتمع الرأسمالي من صراع طبقي يؤدي بطبيعته إلى قيام أوضاع اجتماعية سيئة تشجع على ارتكاب الجريمة، وغير ذلك من الظروف الاجتماعية والاقتصادية السيئة التي تؤثر على التكافل الاجتماعي الذي بدوره يؤدي إلى الانحلال الأخلاقي الذي بدوره يقود إلى الجريمة والانحراف، ولا شك أن بنجر ينحو نحو الاتجاه الماركسي الذي يقوم على تعاليم كارل ماركس وإنجلز. (الدوري، ١٩٨٤، ص. ١٠٥)

وإبرازاً لعلاقة النظرية الاقتصادية بالظاهرة محل الدراسة وهي جرائم الأموال يمكن القول أن تدني المستوى الاقتصادي، والفقر، والرغبة بتحسين مستوى المعيشة، والطمع الذي يعاني منه بعض الأفراد داخل المجتمع هي أحد الدوافع التي تفضي بهم للحصول على المال بأي طريقة سواء عن طريق: السرقة أو تحرير شيك بدون رصيد أو غسيل أموال، أو تزوير، أو اختلاس.

كما أن التغيرات والتحولات الحاصلة في المجتمع السعودي، وتوسّع مجالات عمل المرأة، والنمو والازدهار الاقتصادي قد يساعد في انتشار مثل هذه الجرائم لتحقيق المزيد من الرفاهية والرخاء وليس بدافع العوز والحاجة.

الدراسات السابقة المتعلقة:

الدراسة الأولى: دراسة زعزوع (١٤٠٧) بعنوان: الأنماط المكانية لجرائم السرقات في مدينة جدة. هدفت الدراسة إلى محاولة التعرف على الأنماط المكانية لجرائم السرقات في جدة. وأُجريت الدراسة على نزلاء ونزيلات سجن جدة العام من مرتكبي جرائم السرقات السعوديين وغير السعوديين، وقد اعتمدت الباحثة على الحصر الشامل لجميع مفردات البحث والتي بلغ عددها ٢٤٢ مفردة، واستخدمت الباحثة الاستبيان كأداة لجمع البيانات وذلك للكشف عن الأنماط المكانية لجرائم السرقات في مدينة جدة.

وقد توصلت الدراسة الى النتائج التالية الى أن الاناث السعوديات أقل ارتكاباً للجريمة من غير السعوديات، كذلك أن فئة المتزوجين هم أكثر ارتكاباً للجريمة من الفئات الأخرى، وأن معظم مرتكبي جرائم السرقات من الأميين وذوي الدخل المنخفض.

الدراسة الثانية: دراسة الشهري (٢٠٠٤) بعنوان: الخصائص الاجتماعية لمرتكبي جريمة سرقة المحلات التجارية. وهدفت الدراسة إلى دراسة المتغيرات الأولية لمرتكبي جرائم سرقات المحلات التجارية في مدينة الرياض كما هدفت إلى التعرف على طبيعة الخصائص الاجتماعية والأسرية لمرتكبي جرائم سرقات المحلات التجارية في مدينة الرياض، والتعرف على أهم الخصائص التي دفعت مرتكبي جرائم السرقات للقيام بجرائمهم. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي عن طريق المسح الاجتماعي، وتم تطبيق استبانة وزعت على ٨٤ مسجوناً من المودعين بسجن (الحائر) من مرتكبي جرائم سرقات المحلات التجارية بمدينة الرياض وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها أن غالبية مرتكبي جرائم السرقة كانوا من السعوديين، وذلك بنسبة ٧٢.٦%، وليس لديهم دخل ثابت، حيث بلغت نسبتهم ٦٣,١%. كما أن غالبية مرتكبي جرائم السرقات كانوا من غير المتزوجين، ويعانون من المشكلات المادية يليها المشكلات الاجتماعية، وتتراوح أعمارهم بين ٢٠ إلى ٤٠ سنة، وغالبيتهم ارتكبوا جرائمهم بدافع التقليد خاصة من الأصدقاء الذين لهم سوابق جنائية..

الدراسة الثالثة: دراسة عمر (٢٠١٤م) بعنوان: جرائم سرقات النساء في مدينة الخرطوم الحضرية.

وقد استهدفت الباحثة من اجراء دراستها التعرف على مسببات جرائم السرقة التي ارتكبتها النساء، وإظهار الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والجغرافية لنزيلات جرائم السرقات النسائية في منطقة الخرطوم الحضرية بالسودان.

وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي بأسلوبه المسحي على عينة مقدارها ٨٢ سجينة في جرائم السرقات بسجن منطقة الخرطوم العمومي، واستخدمت الباحثة الاستبانة والمقابلة كأدوات للدراسة. وأظهرت النتائج أن من خصائص النساء المرتكبات لجرائم السرقة أنهن شابات تتراوح أعمارهن ما بين ١٨-٣٠ سنة، وأن غالبيتهن العظمى اضطررن للسرقة تحت ضغوط الحاجة والفقر وعدم قدرتهن على العمل في حرفة أو مهنة نظراً لضعف مستواهن التعليمي.

الدراسة الرابعة: حمة ونصر الله (٢٠١٦) بعنوان: جرائم النساء أنواعها وأسبابها دراسة ميدانية في إصلاحية الكبار النساء في مدينة السليمانية نموذجاً. يهدف هذا البحث إلى: إلقاء الضوء على أنواع الجرائم التي ترتكبها النساء في مدينة السليمانية والبحث عن الأسباب التي تكمن وراء هذا السلوك. والكشف عن أهم الأسباب ذات العلاقة بجرائم النساء. كما تحاول هذه الدراسة من خلال نتائجها تنمية الوعي وتحصين المرأة وإشراكها في التصدي للجريمة، وتحميلها مسؤولية الحفاظ على كرامة المجتمع وتنميته من كل ما يفقد أسباب التماسك.

وتعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التحليلية باستخدام منهج المسح الاجتماعي وهو أحد المناهج الرئيسية التي تعتمد عليها البحوث الوصفية.

واعتمد الباحث في هذه الدراسة المسح الشامل لجميع النساء المرتكبات للجريمة والمودعات في إصلاحية الكبار والنساء في مدينة السليمانية خلال الفترة الزمنية من (مارس ٢٠١٦ م) والبالغ عددهن (٣٤ مودعة)

استعان الباحث بالمسح الشامل وذلك لقلة عدد النساء المودعات في إصلاحية الكبار / قسم النساء في مدينة السليمانية. واعتمد الباحث على الاستبيان في جمع بياناته من مجتمع الدراسة.

وتوصلت الدراسة الى عدة نتائج من أهمها أن غالبية المبحوثات تتراوح أعمارهن بين ٢٠ – ٤٤ سنة. ومن سكنة الحضر. وأن غالبية المبحوثات من المتزوجات ثم تأتي الأرامل في المرتبة الثانية والعازبات في المرتبة الثالثة ثم تأتي المطلقات في المرتبة الأخيرة. وأظهرت الدراسة أن غالبية المبحوثات يتعرضن للعنف من لدى أزواجهن.

الدراسة الخامسة: دراسة عثمان (٢٠١٧ م) بعنوان: العوامل التي تدفع بالمرأة لارتكاب الجريمة: دراسة حالة سجن النساء: أم درمان. هدفت هذه الدراسة الى التعرف على العوامل التي تدفع بالمرأة لارتكاب الجريمة وهي: التفكك الاسري وارتكاب المرأة للجريمة، والبيئة المحيطة بالمرأة ودورها في الجريمة، ومعرفة الوضع المهني للمرأة ودورها في الجريمة، والتعرف على العلاقة بين المستوى التعليمي وارتكاب المرأة للجريمة، ومستوى الدخل ودوره في ارتكاب المرأة للجريمة، والعلاقة بين الانتماء الثقافي والوقوع في الجريمة.

استخدمت الباحثة في هذه الدراسة المنهج المسح الاجتماعي لوصف ظاهرة الدراسة والوقوف على الآثار الاجتماعية والاقتصادية التي أدت لارتكاب الجريم، وقد استفادت الباحثة منه بوصف مجتمع الدراسة من حيث السلوك

العام وكيفية التعامل مع المبحوثين. وتكوّن مجتمع الدراسة من النزيلات في سجن النساء بسجن أم درمان للنساء " دار التائبات". وقد اعتمدت الباحثة على الملاحظة كأداة رئيسية في جمع البيانات، كما استخدمت الباحثة المقابلة لمعرفة بعض المعلومات عن مجتمع الدراسة. وقد راعت الباحثة في اختيار العينة خصائص مجتمع الدراسة من حيث نوع الجريمة.

وتوصلت الدراسة الى النتائج التالية وهي أن أكثر النزيلات في الفئة العمرية الشبابية. وأن والديهم على قيد الحياة وغير مطلقات. وأن أكثر النزيلات من المتزوجات. ومستوى تعليم الوالدين متدني. وأن هناك علاقة طردية بين الفقر وظاهرة ارتكاب الجريمة.

الدراسة السادسة: دراسة المحمد (٢٠١٩م) بعنوان: العوامل المرتبطة بجرائم الأموال لدى النساء في المجتمع السعودي. هدفت الدراسة إلى التعرف على العوامل الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية والثقافية المرتبطة بجرائم الأموال لدى النساء في المجتمع السعودي. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي بأسلوبه المسحي، كما تكون مجتمع الدراسة من جميع المدانات والموقوفات في إصلاحيات (الرياض – المنطقة الشرقية – مكة المكرمة – جازان) في العام ١٤٣٩هـ/١٤٤٠هـ، وقد بلغ عددهن (١٣٨٣) موقوفة ومُدانة، وتم اختيار عينة طبقية وفقاً لوضع النزيلة في الإصلاحية (موقُوفة / مُدانة)، وقد بلغ حجم عينة الدراسة (٢٨٤) مبحوثة. وتم استخدام الاستبيان كأداة لجمع المعلومات. وكانت أهم النتائج ما يلي: تصدرت الجرائم المشتركة التي ارتبطت فيها الجريمة المالية بجريمة أخرى، تليها جرائم سرقة الأموال، تلي ذلك جريمة الشيكات بدون رصيد، ثم الموقوفات والمدانات بسبب الديون، أما عن دوافع ارتكاب الجريمة فقد جاءت العوامل الاقتصادية في المرتبة الأولى، ثم جاءت العوامل الثقافية ثانياً، في حين جاءت العوامل الاجتماعية ثالثاً في العوامل المرتبطة بالظاهرة

مناقشة الدراسات السابقة:

بعد مراجعة الباحثة للدراسات السابقة اتضح مدى أهمية الموضوع المراد دراسته حيث لم تجد الباحثة دراسة تتناول دراسة السرقة عند النساء بشكل خاص ومعرفة أكثر أنماط وطرق السرقة لدى النساء بالمجتمع السعودي ومعرفة خصائص مرتكباتها والعوامل التي تدفعهم إلى ارتكاب جريمة السرقة. حيث أن غالبية الدراسات تناولت جرائم النساء بشكل عام ولم تتخصص بجريمة معينة بالأموال، عدى دراسة واحدة ومختلفة في أهدافها.

بينما تسعى الدراسة الحالية إلى محاولة التعرف على جريمة السرقة لدى النساء في المجتمع السعودي. والتعرف على وجهة نظر العاملين في هيئة التحقيق والادعاء العام عن جريمة السرقة لدى النساء في المجتمع السعودي.

ومن جانب آخر فإن الدراسة الحالية تشترك مع الدراسات السابقة في بعض الإجراءات المنهجية المتبعة في الحصول على البيانات والمعلومات من مجتمع البحث كالمنهج المستخدم فيها، والأداة المختارة لجمع البيانات كالاستبانة

أدبيات الدراسة:

. سابعاً–جريمة السرقة:

السرقة هي من أخطر الجرائم الاجتماعية التي تجابه المجتمعات الإنسانية خصوصا المجتمعات الراقية والمتحضرة والمجتمعات المتحولة ماديا وحضاريا وقيميا. فكلما يتقدم وينمو المجتمع في ميادين التحضر والتصنيع والمدنية الحديثة كلما تتفاقم حدّة هذه الجريمة وتتأصل جذورها في بنية المجتمع وتنتشر مظاهرها وانعكاساتها في كل مكان. وهنا يتحتم على الباحثين والمسؤولين المتخصصين الاهتمام بدراسة المشكلة دراسة علمية وذلك لفهم مسبباتها وتحليلها وتشخيص أدوارها السلبية على الفرد والجماعة والمجتمع المحلي والكبير، وأخيرا توضيح العلاج الذي يضمن تخفيفها وإزالة نتائجها والقضاء عليها نهائياً.

لقد شهد المجتمع السعودي كغيره من المجتمعات تزايد في معدلات الجريمة عموماً ومن ضمنها جرائم الأموال وخصوصاً السرقة، خاصة مع ما أفرزته النهضة الاقتصادية والمالية والتغيرات التي حظيت بها المملكة العربية السعودية في السنوات الأخيرة، لذا كان من الطبيعي زيادة معدلات جرائم الأموال وخصوصاً السرقة.

وتعد جريمة السرقة، وخصوصاً السرقة عند النساء، ظاهرة اجتماعية لا تقل في الأهمية عن غيرها من الظواهر التي تلعب المرأة في مسارها دوراً بارزاً، وذلك لأن المرأة تؤثر تأثيراً واضحاً في سلامة المجتمع وأمنه واستقراره، وللدور المهم الذي تلعبه المرأة في حياة أولادها وتنشئتهم وضبط سلوكهم.

تعريف السرقة:

في اللغة: سَرَقَ الشيء يَسْرِقُهُ سَرِقًا وسَرِقاً واسْتَرَقَهُ.

والاسم: السّرِقُ والسّرِقَّةُ –بكسر الراء فيهما– والسارق عند العرب: من جاء مستترا إلى حرز فأخذ منه ما ليس له، فإن أخذ من ظاهر فهو مختلس ومستلب ومنتهب ومحترس. والمسارقه والاستراق والتسرق: اختلاس النظر والسمع، ومنه قوله تعالى: " إلا من استرق السمع فأتبعه شهاب مبين "

وجاء في المعجم الوسيط: سرق منه مالاً: أخذ ماله خُفية — بضم الخاء وسكون الفاء (الدمرداش، ٢٠١٣،ص. ٢٩)

أما تعريف السرقة في الاصطلاح: فقد اختلف عبارات الفقهاء في تعريف السرقة اصطلاحاً:

فقد عرفها الحنفية أنها أخذ الشيء من الغير على وجه الخفية بغير حق.

وعرفها المالكية أنها أخذ مكلف حرا لا يعقل لصغره أو مالاً محترماً نصاباً أخرجه من حرزه بقصد واحد خفية لا شبهة له فيه.

وعرفها الشافعية أنا أخذ خفية ظلماً من حرز مثله بشروط.

وعرفها الحنابلة بأنها أخذ المال على وجه الخفية والاستتار ومنه استراق السمع ومسارقة السمع والنظر إذا كان يختفي بذلك (محمد، ٢٠١٩،ص. ٩–١٠)

بينما تختلف هذه الدراسة مع الدراسات السابقة كونها تهتم بدراسة جريمة السرقة لدى النساء في المجتمع السعودي بشكل دقيق ومعرفة خصائص مرتكباتها والدوافع التي تدفعهم الى ارتكاب هذا النوع من الجريمة.

حكم جريمة السرقة:

للسرقة حكمان تكليفي ووضعي.

الحكم التكليفي: الحرمة، وهي من الكبائر، ومن جرائم الحدود، فقد حرّمت الشريعة الإسلامية السرقة، وهي من الأفعال التي يعاقب على إتيانها.

الحكم الوضعي: وهو كونها سبباً في وجوب قطع يد السارق، وقد ثبت حكم السرقة بالكتاب والسنة النبوية والاجماع.

أولاً- الكتاب: فقد ثبت حكم تحريم السرقة من الكتاب بقوله تعالى:" والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالاً من الله والله عزيز حكيم "

ثانياً- السنة النبوية: كما ثبت حكم السرقة بالكتاب، فإنه ثبت بالسنة أيضا وهي قولية وفعلية. **ففي السنة القولية**- جاء في حكم السرقة أحاديث كثيرة منها:-

حديث ابي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (لعن الله السارق يسرق البيضة فتقطع يده، ويسرق الحبل فتقطع يده)

حديث عبادة بن الصامت قال: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال وحوله جماعة من أصحابه (بايعوني على أن لا تشركوا بالله و لا تسرقوا)

أما السنة الفعلية – كما ثبت تحريم السرقة بالسنة القولية ثبت أيضاً تحريمها بالسنة الفعلية. إذ ثبت بالتواتر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قطع أيدي السراق عقوبة لهم، من ذلك ما يأتي: أنه صلى الله عليه وسلم قطع يد سارق رداء صفوان بن أمية، والمرأة المخزومية، والخيار بن عدي.

وقال صلى الله عليه وسلم حينما أراد أن يشفع أسامة بن زيد للمخزومية: (إنما أهلك الذين من قبلكم أنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه، وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد، وأيم الله لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها)

ثالثاً- الإجماع: فقد أجمع الفقهاء في كل العصور على حرمة السرقة واجمعوا على وجوب قطع يد السارق بها (الكبيسي، ٢٠٠٨،ص. ١٢-١٣-١٤)

أشكال جريمة السرقة:

١- السرقة الكيدية: يلجأ البعض إلى سرقة الأشياء عقاباً إما للكبار أو في حال السرقة عند الصغار لأطفال مثلهم حتى يصيب هذا الشخص المسروق الهلع والفزع، وذلك نتيجة وجود كراهية أو دوافع عدوانية تجاه الآخرين، وعندئذ يوصف هذا السلوك بأنه كيدي Vexatious.

٢- سرقة لإشباع التملك: معظم النساء في مرحلة الطفولة يُمارسون نوعاً من السرقة، ينطوي على إشباع حاجة بدأت مع النزوع للاستحواذ على مستوى من المعاملة في مراحل النمو النفسي الأولي برغبة الفتاة في الاستئثار بالأم، وقد ينجح مما يدفعه بالتدريج إلى محاولات الاستحواذ على أشياء أخرى، وهذا الأمر ظاهرة طبيعة مرغوبة في السلوك اليومي ظلت ضمن الحدود اليومية التي تتيح للمرأة فرصة تحقيق كيان وجود بمستلزمات بسيطة، والممتلكات الخاصة التي تساعدها في الاستقلالية على أن لا يتعدى ذلك، فإن تعداه باتت السرقة بالتملك.

٣- السرقة كوسيلة للمغامرة والاستطلاع: يُمارس بعض الفتيات أو النساء عند الكِبر غياب حارس الحديقة للسطو على قليل من ثمارها، فيكون دافع السرقة في هذه الحالة ليس الجوع أو الحرمان، ولكن حب الاستطلاع والمخاطرة وروح المغامرة، وقد يسرق الصغير أو المراهق طعاماً لم يره من قبل ولم يتذوقه.

٤- السرقة لتحقيق الذات: تحقيق الذات Self-actualization يتمثل في جعل مفهوم الذات أمراً واقعاً أو مطابقاً للواقع، وعندما تتم السرقة تكون بهدف إشباع ميل أو رغبة يرى فيها السارق نفسه سعيداً أو ظهوره بصورة أفضل كالذي يسرق نقوداً للذهاب إلى السينما من الصغار ليحكي عن الأفلام مثل غيره من الأطفال، أو ليركب دراجة مثل أصحابه، وربما فشله الدراسي خلف محاولة تعويضه بالظهور ماديّاً على غيره ممن هم في مستوى عمره الزمني.

٥- السرقة نتيجة الحرمان: تعويضاً للحرمان الذي يقاسيه الصغار أو الكبار قد تتم السرقة بسرقة ما السارق منه محروم، أو ما يساعده على الحصول على ما حُرم منه.

٦- السرقة كاضطراب نفسي: تتعدد العوامل النفسية وراء السرقة وتتشعب، ولا يمكن تفسير سلوك السرقة بدافع واحد مثل الحاجة إلى النقود أو الجوع أو الاستطلاع، وقد تتفاعل الدوافع النفسية مع عوامل بيئية، وقد تكون السرقة جزءاً من حالة نفسية أو ذهانية مرضية يُعاني منها السارق وتظهر بشكل اضطراب سلوكي مثير، له دوافعه النفسية العميقة، ناتج عن صراعات مرضية شاذّة يُقاسي منها السارق. ولا يمكن معرفتها إلى بالتحليل النفسي، وقد يسرق السارق نتيجة اعتياده سلوك السرقة القائم على الأخذ فقط دون العطاء، ونتيجة لتصور السارق أن الحياة عبارة عن أخذ فقط دون عطاء (الشربيني، ١٩٩٤،ص. ٢٦)

عقوبة جريمة السرقة:

تعريف العقوبة:

في اللغة: المجازاة. يقال أعقبه بطاعته أي جازاه بها، والعُقْبَى: جزاء الأمر، والعقاب والمعاقبة أن تجزى الرجل بما فعل سوءاً، والاسم العقوبة، وعاقبه بذنبه معاقبة وعقاباً أخذه به.

في الاصطلاح: جزاء وضعه الشارع للردع عن ارتكاب ما نهى عنه وترك ما أمر به، فهي جزاء مادي مفروض سلفاً يجعل المكلف يحجم عن ارتكاب الجريمة، فإذا ارتكبها زجر بالعقوبة حتى لا يعاود الجريمة مرة أخرى، كما يكون عبرة لغيره. أو هي: الجزاء المقرر لمصلحة الجماعة على عصيان أمر الشارع.

فالعقوبات موانع قبل الفعل، زواجر بعده، أي أن العلم بشرعيتها يمنع الإقدام على الفعل وإيقاعها بعده يمنع من العود إليه (الدمرداش،٢٠١٣،ص. ٢٩٨).

والعقوبة المقررة لجريمة السرقة إذا تمت بكمالها دون أن تشوبها شائبة من شبهة واستوفت شروطها وجب أن يقام الحد على السارق وهو قطع اليد. لقوله صلى الله عليه وسلم (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالاً من الله، والله عزيز حكيم)

ومن هنا نوضّح فلسفة التشريع الإسلامي في قطع يد السارق دون أي عقاب آخر تكم في الآتي:

أ-قطع اليد يؤدي إلى نقص الكسب بها إذا أراد أن ينمي هذا المال من الحرام وهو يفعل ذلك لينمي قدرته على الإنفاق ويزيد ثراءً من الحرام، فكانت العقوبة قطع اليد حتى يؤدي قطعها إلى نقص الثراء.

ب- غلو اليد ما دامت عفيفة-رخصها مادامت رديئة، قال ابن الجوزي: أن اليد لما كانت أمينة عفيفة كانت ثمينة تقدر فيهما بنصف دية وهذه الدية خمس مائة مسجد أي خمسمائة دينار لكنها لما خانت فأصبحت تقطع في ربع دينار

أول من قطع في الإسلام يده بسبب السرقة من الرجال في الإسلام الخيار بن عدى بن نوفل بن عبد مناف. وأول من قُطعت يدها من النساء هي مرة بنت سفيان بن عبد الأسد من بني مخزوم. (محمد، ٢٠١٩،ص ص.٢٧-٢٨)

العوامل التي تدفع المرأة لارتكاب جريمة السرقة:

أولاً: العوامل الاجتماعية المرتبطة بجريمة السرقة لدى النساء:

ترتبط العوامل الاجتماعية بعلاقة وثيقة في ارتكاب وحدوث الجريمة، حيث تتمثل مجموعة الظروف التي تحيط بشخص معين تميزه عن غيره فيخرج منها تبعا لذلك سائر الظروف العامة التي تحيط بهذا الشخص وغيره من سواء الناس والظروف الاجتماعية هنا تقتصر مجموعة من العلاقات التي تنشأ بين الشخص وبين فئات معينة من الناس كالأسرة المحيطة به ويختلط بهم اختلاطا وثيقا وترتبط حياته بحياتهم، كذلك جماعة الأصدقاء، وبيئته التي يعيش فيها والحي الذي يسكن به. وسنتناول أهم العوامل الاجتماعية التي تحيط بالمرأة وتؤثر على سلوكها ودفعها إلى ارتكاب الجريمة، وهي كالتالي:

١- الأسرة:

تعتبر الأسرة البيئة الأولى التي يولد فيها الفرد ويكتسب قيمها وعاداتها، بل ويكتسب أيضاً الخصائص الأولى لشخصيته التي تؤثر على تطورها اللاحق. ومن هنا تأتي أهمية الارتباط بين الاسرة والجريمة. ومن أهم وظائف الاسرة هي الانجاب والتنشئة الاجتماعية. فالأسرة لها دور فعّال ومؤثر في الجريمة لما لها من أهمية حيوية في عملية التنشئة الاجتماعية، فهي تغرس في نفوس أفرادها القيم والمثل الخاصة بها وتعد بمثابة موجهات لهم حيال أي ظاهرة من الظواهر. فالفرد منذ صغره يلاحظ في محيط الاسرة صور متباينة من السلوك ثم يألف هذا التباين ليصطدم به من جديد خارج الأسرة في محيط الدراسة أو الرفاق. وقد تكون تنشئة الأسرة خاطئة فتجعل من السرقات مثلاً عمليات راضية عنها، فالفرد الذي يجد نفسه

في أسرة تنظر الى السرقة رغم عدم شرعيتها على أنها طريقة عادية من طرق العيش، سيكتسب الفرد هذه النظرة وتصبح السرقة وسيلة للعيش بالنسبة له (عوض، ٢٠٠١،ص ص.٢٠١-٢٠٢) وأفادت بعض الدراسات أن الأسرة التي تهمل أبنائها بسبب تفكك عميق في بنيتها وعلاقتها كوحدة اجتماعية كأن تكون الأسرة تحطمت بسبب الطلاق أو غياب أحد الوالدين أو وفاته، أو تعاظم المشكلات بينهما إلى حد تصبح معه الاسرة بمثابة " أسرة مفككة " بالرغم من إدراك الأبوين في حالة كهذه لضرورة رعاية أبنائهما ومتابعة شؤونهم، يشعر فيها الأبناء بالضياع والتشتت العاطفي نحو كل من الام والأب، ولا يجدون عادة من يصغي لمشكلاتهم، أو يقدم لهم يد المساعدة، وفي مثل هذه الظروف قد تتهيأ الظروف التي تقود إلى انحراف الأبناء. كما بيّنت بعض الدراسات أن بعض الأسر تجد نفسها مضطرة رغم وعيها بالمخاطر إلى دفع أولئك الأبناء في سبل تؤدي بهم الى الجريمة والسلوك المنحرف، كما أن بعض مشكلات الاسرة في هذا الحال قد يكون جزء لا يتجزأ من مشكلات المجتمع ككل، فعلى سبيل المثال في المجتمعات التي تسود فيها ظروف الفقر، قد تضطر الأسرة لدفع أبنائها إلى ممارسة أنشطة تؤدي بهم في النهاية إلى ارتكاب الجريمة أو إلى الانحراف (أحمد، ٢٠٠٦، ص. ١٤٢)

٢- البيئة الفيزيقية:

الانسان كائن حي يتفاعل مع الوسط الذي يوجد فيه والبيئة المحيطة به، بما تحويه من عوامل. وأن لكل مجموعة من الأفراد توجد في مكان وترتبط بينها ظروف متقاربة يتسم سلوك أفرادها بقواعد متقاربة نتيجة لما استقر في نفوسهم في مجابهة مختلف شؤون الحياة بتصرف معين، ومن هنا تنشأ لكل بيئة تقاليد خاصة بها تحكم العلاقة بين أفرادها تلقائياً دون اجتهاد من جانبهم لمعرفة الطريق الذي ينبغي سلوكه، حيث يعكس أثر كل من البيئة الحضرية والريفية على سلوك الفرد. ويرجع هذا إلى أثر التقاليد الراسخة لدى أبناء الريف والصيغة المادية التي يتسم بها السلوك في المدن، حيث يبقى أثر القيم والتقاليد والمثل الصحراوية البدوية واضح يحكم السلوك البشري ويرسم معالمه. حيث أن الحياة في مجتمع القرية تختلف عنها في المدن اختلافاً كلياً ويرجع هذا في أساسه إلى اختلاف تكوين كلاً منهما. ففي القرية يسيطر على العلاقات بين أبنائها مبدأ التعاون وذلك لقوة الروابط الوثيقة التي تربط بين أبنائها والمصالح المشتركة التي تجمعهم وطبيعة الحياة التي يعيشونها. وأما في المدينة خاصة بعد التوسع الافقي الذي حصل في العمران وسعة مساحة المنازل قد يجعلها عرضة للسطو والسرقة، فضلاً عن اختلاف بعض الخصائص والسمات للسلوك عند أبناء المدن والتي بدأت تظهر عليها علامات النزعة الفردية على طبيعة العلاقات بين أفرادها وقلة الصلات الاجتماعية حتى بين أفراد العائلة الواحدة.

ويمكننا القول إن طبيعة الاجرام في الريف تختلف عن المدن ويرجع السبب إلى أن العوامل التي تحرك السلوك عند الريف هي العلاقات الشخصية السائدة في مجتمع القرية، في حين يكون للعوامل المادية أثراً بالغاً في تحكم سلوك المدن. (الحسن، ٢٠٠٨،ص. ١٥٦-١٥٧).

وتأثير الموقع على ظاهرة الجريمة هو تأثير غير مباشر ويرجع بشكل أساسي إلى العلاقة ما بين موقع المكان والكثافة السكانية التي توجد في ذلك الموقع وإلى درجة التركز المالي والثراء أيضاً. وأكثر ما يكون التركز السكاني في المدن وخاصة العواصم منها، ولهذا نجد أن نسبة الجريمة في المدن تكون أكثر بكثير من نسبتها في الريف والبادية. فالتطور الاجتماعي والاقتصادي في المدن وارتباط ذلك بالقوانين والأنظمة التي تنظم ذلك وما يستتبعه من مخالفات لهذه القوانين

والأنظمة يزيد من عدد الجرائم هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن هذا التطور سواء بشقّه الاجتماعي أو بشقّه الاقتصادي يضاعف من احتياجات الأفراد والناس ورغباتهم. وقد يكون في الطريقة أو السلوك الذي يتّبعه الأفراد لإشباع هذه الرغبات وتلبية هذه المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية ما يؤدي إلى الانحراف وارتكاب الجرائم. ولذلك تزداد جرائم السلب والنهب والسرقة والقتل وغيرها من الجرائم.

بالإضافة إلى هذه المظاهر العامة فإن هناك أسباب أخرى توضح لنا التفاوت في نسبة الجريمة في المدن عنها في الأرياف والبادية ويمكن إجمالها على النحو التالي:

أولا: أن الازدحام السكاني في المدن يجعل الناس في هذه المجتمعات إلى تقليد بعضهم البعض في أنماط السلوك حتى ولو كانت من الأنماط المنحرفة والمؤدية للجريمة في حين لا نجد مثل هذا الأمر في مجتمع الريف والبادية.

ثانياً: أن بعض أنواع معينة من الجرائم تجد تربتها الخصبة في مجتمع المدينة أو على الأقل أن الظروف لارتكابها تكون مهيئة في المدن أكثر منها في الريف والقرى والبادية. مثال ذلك السرقة.

ثالثا: إن مظاهر التقدم العلمي أكثر وضوحاً ووجوداً في المدينة عنها في الريف والبادية. وهذا التقدم يساعد ذوي السلوك الاجرامي في ارتكاب نوع معين من الجرائم كما هو الحال في جرائم التزوير والتزييف.

رابعاً: ان المدينة توفر للشخص الذي لديه استعداد للجريمة المكان الأفضل والإقامة الأحسن منها في الريف. فالازدحام السكاني الموجود في المدينة يجعل الشخص يعيش فيها بشكل يكون بعيداً عن الأنظار ويمكنه من التواري عن الناس.

خامساً: يتمثل في الهجرة التي تحصل من الريف إلى المدينة سعياً وراء الرزق وطلب العمل. فهذه الهجرة تؤدي إلى أن يصبح هناك تركز سكاني في المدينة، هذا التركز يؤدي في كثير من الحالات إلى ارتكاب الجريمة (أحمد، ٢٠٠٦، ص. ١٢٧)

١- جماعة الرفاق:

تعرف جماعة الرفاق بأنها تلك الجماعة التي تتكون من أعضاء يتعامل كل منهم مع الآخر على أساس المساواة وأن يكون لكل منهم دور يؤديه نحو الجماعة. وتبدو أهمية جماعة الرفاق من حيث تأثيرها على شخصية كل عضو منتمي إليها، خاصة مع تعقد الحياة وانشغال الأسرة بأمور أخرى تضعف من دورها التربوي، فهي تنمي عضوها وتدرّبه على مطالبها وقيمها واتجاهاتها الخاصة، فعن طريقها يتعلم على معانٍ لأمور كثيرة لا يستطيع أن يعرفها عن طريق الأسرة هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن أعضاء الجماعة يجدون في الارتباط بالجماعة الطمأنينة والانتماء الذي لا يجدونه في المنزل (عوض، ٢٠٠١، ص.٢١٨)

وفي هذه الجماعة، يعكس كل فرد أو مراهق ارتقاءه إلى مرحلة أكبر. وهنا يسعى الفرد إلى تقليد هذه الجماعات حيث يتعلم قيماً غير قيمه، واتجاهات غير اتجاهاته، وأنماطاً سلوكية جديدة غير أنماطه.

وحقيقة الأمر أن جماعة الرفاق واللعب تعتبر من الجماعات الأولية التي تنمو حولها أصول الدافع الاجتماعي في المراحل الأولى من تكوينه. هذا الدافع الذي يشكّل الذات الاجتماعية للفرد، ويربطه بجماعة معينة بروابط الولاء والانتماء.

(الدوري، ص. ٣٠٤) ويكون الفرد عضو في هذه الجماعة، وإذا كان تأثير جماعة الرفاق أقوى فإن الفرد يأخذ عن الجماعة صفاتهم وعاداتهم وسلوكهم وتصرفاتهم، وإذا كانت جماعة الرفاق إجرامية فيسهل على الفرد الوقوع في الجريمة. ويقول" جون ب. كيني و " دان ج. بيرسوت " أن تأثير جماعة الرفاق على سلوك الفرد يعد تأثيراً قوياً وفعّالاً من حيث أنها تشبع حاجاته إشباعاً تامّاً وفيها تتحقق رغبته، كما أن جماعة الرفاق تضع نظاماً لسلوكها وقواعدها ومطالبها التي يلتزم بها أعضاؤها التزاماً دقيقاً. وهكذا تصبح سيطرة جماعة الرفاق أقوى من سيطرة الأسرة. (عوض، ٢٠٠١،ص.٢١٩)

ثانياً: العوامل الاقتصادية المرتبطة بجريمة السرقة لدى النساء:

تعد العوامل الاقتصادية من أهم العوامل التي توقّف عندها علماء الاجرام عند دراستهم لأسباب الظاهرة الاجرامية، وذلك لتفسير العلاقة بين الظروف الاقتصادية للمجرم والجريمة.

حيث نجد تأثير العوامل الاقتصادية يختلف طبقاً للظروف الاقتصادية المختلفة، كما هو الحال في التحولات والتغيرات الاقتصادية، والبعض الآخر يختص بالحالة الاقتصادية للفرد والفقر والبطالة. فتحسّن المستوى المعيشي وشعور الفرد بقدرته واستطاعته تحقيق رغباته وتوفير احتياجاته يؤدي إلى انخفاض نسبة جرائم السرقة، أما إذا لم يستطع توفير احتياجاته فقد يلجأ الشخص إلى الى توفيرها بطرق غير مشروعة كالسرقة. كما أن ارتفاع أسعار السلع والخدمات قد يدفع الفرد إلى محاولة الحصول عليها بشتى الطرق والوسائل فتزداد جرائم السرقة لتأمين تلك الاحتياجات.

ويمكن تلخيص أهم العوامل الاقتصادية المرتبطة بجريمة السرقة لدى النساء، فيما يلي:

١- الحالة الاقتصادية للمجرمة:

تعتبر الحالة الاقتصادية للمجرمة من العوامل البارزة التي تدفعهن لارتكاب السلوك الإجرامي، فدراسة الحالة الاقتصادية تقتضي البحث والتحقق من الطبقة الاقتصادية التي ينتمي إليها.

ففيما يتعلق بالطبقة الاقتصادية التي ينتمي إليها أصحاب السلوك الاجرامي فإن الكثير من الباحثين يشيرون إلى أن هناك احصائيات كثيرة أجريت وبيّنت أن هناك علاقة وثيقة بين الفقر وارتكاب الجريمة، وقد دلّت أيضاً إلى أن كثير من المجرمين ينتمون إلى أسر فقيرة (أحمد، ٢٠٠٦، ص. ١٨٤)

أما عن تأثير الفقر على الجريمة، فقد ربط علماء الجريمة بين الفقر والسلوك الاجرامي، وممن ربط بين الفقر والجريمة " دي فيرس " الذي أوضح أن ٨٥-٩٥ % من حالات الإجرام كانت بين الفقراء في إيطاليا في نهاية القرن التاسع عشر.

وفي أمريكا أجريت دراسة تبين أن ٩٠% ممن قُبض عليهن في خلال سبع سنوات كانوا ينتمون إلى أشد الأسر فقراً، وأن ٧٥% من المنحرفات ينتمين إلى أسر فقيرة تعتمد في معيشتها على المعونات المالية التي تقدمها الهيئات الاجتماعية. وفي مصر كشفت دراسة قام بها الدكتور حسن الساعاتي أن نسبة ٦٠% من أسر المنحرفات فقراء جداً.

وفي دراسة في المملكة العربية السعودية توصلت الى نتيجة مهمة وهي أن الهدف من ارتكاب جرائم السرقة على وجه الخصوص هو الرغبة في الحصول على المال والدخل الكبير والسريع (البشر،٢٠٠١، ص. ٣٦٤).

هذه النتائج توضح عن العلاقة الوثيقة بين الفقر والجريمة، إلا أنه يجب أن يؤخذ في الاعتبار أن هناك كثير من الفقراء لا يرتكبون جرائم.

و عن نوعية الجرائم المرتكبة بسبب الفقر، فتتمثل في جرائم الأموال، والاعتداء على الأشخاص، والجرائم الأخلاقية (السيوطي، ٢٠١٤،ص. ٢٥٤-٢٥٥).

كما قد يدفع الفقر والحاجة إلى الكثير من الجرائم وأهمها جرائم السرقات والاعتداء على الأموال، ويفسّر ذلك لدى المرأة بأنها لا تتمكن من الوفاء باحتياجاتها المادية واحتياجات أسرتها لقصور يرجع لمواردها المالية المشروعة وقدرتها على اشباع احتياجاتها الأساسية، مما يجبرها بالاتجاه إلى الوسائل غير المشروعة والمتمثلة في الجرائم وأهمها جريمة السرقة، ومن ناحية أخرى فليس بالضرورة أن كل جرائم السرقة التي تقوم بها المرأة تكون بدافع الحاجة، بل قد تكون أحياناً الرغبة لدى البعض في تحقيق المغامرة أو الإثارة أو لمزيد من الرخاء ومواكبة متغيرات الحياة، حيث تلجأ المرأة إلى السرقة تطلعاً إلى اقتناء وسائل أكثر كالمجوهرات والحل أو الالكترونيات أو الأموال (الشاذلي، ٢٠٠٠،ص. ٢٢١)

الإطار المنهجي للدراسة:

نوع الدراسة:

تنتمي هذه الدراسة إلى الدراسات الوصفية، ويستخدم هذا الأسلوب لدراسة الواقع أو ظاهرة ما، ويهتم بوصفها وصفاً دقيقا والتعبير عنها كيفياً أو كمياً.

منهج الدراسة:.

تم استخدام منهج المسح الاجتماعي لأنه يصف مجتمع البحث ببيان خصائصه ومكوناته المختلفة مثل خصائصه العمرية والنوعية والتعليمية والعملية الاقتصادية، وهذا المنهج متناسب مع دراستنا حيث أنه يحقق الغرض من دراسة جريمة السرقة لدى المرأة في المجتمع السعودي وذلك للحصول على معلومات وبيانات عن مرتكباتها وتحليلها وتصنيفها وتفسيرها.

مجتمع الدراسة:

١) النساء المرتكبات لجريمة السرقة والمودعات في سجون المملكة، باستخدام أسلوب الحصر الشامل لجميع مفردات مجتمع الدراسة.

وقد بلغ عدد السجينات المرتكبات لجريمة السرقة في كل من منطقة الرياض وجدة ومكة والدمام (١١٤) سجينة، وتم استخدام أسلوب الحصر الشامل وتجاوبت (٦٩) سجينة

أدوات جمع البيانات:

نظراً الى الطبيعة الوصفية للدراسة واستخدام منهج المسح الاجتماعي، تم استخدام الأداة الأكثر ملائمة مع موضوع الدراسة وطبيعته وبالتالي يكون الاستبيان هو الأداة المستخدمة للدراسة نظراً لتوفر الإمكانيات المادية والبشرية. وكانت الباحثة ترغب بإجراء مقابلات معمّقة مع السجينات ولكن بسبب ظروف جائحة كورونا تم منع الباحثة من ذلك. وبالتالي تم جمع البيانات عن طريق الاستبيان ويشمل: استبانة السجينات لجميع المناطق المشمولة بالدراسة.

صدق وثبات أداة الدراسة:

تم استخدام الصدق والثبات للتأكد من مدى صحة ادوات جمع البيانات ومدى ثباتها في أنها تعطي نفس النتائج إذا أعيد استخدامها مرة أخرى.

أسلوب معالجة البيانات:

تم تفريغ البيانات من استمارات الأسئلة مباشرة للحاسوب حيث استخدم برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية لتفريغ وتحليل البيانات SPSS

وبعد ذلك تم حساب المقاييس الإحصائية التالية:

- التكرارات والنسب المئوية لوصف خصائص أفراد العينة.
- المتوسط الحسابي "Mean " وذلك لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض استجابات أفراد الدراسة حول عبارات محاور الاستبانة، وسنستخدمه في ترتيب العبارات، وعند تساوي المتوسط الحسابي سيكون الترتيب حسب أقل قيمة للانحراف المعياري.

نتائج الدراسة:

١- توصلت الدراسة إلى أن غالبية السجينات كن من مدينة الرياض وذلك بنسبة (٤٩.٢٨%)، ثم اللاتي من جدة وذلك بنسبة (٣٦.٢٣%)، ثم يليها وبفارق ملحوظ اللاتي من مكة المكرمة بنسبة (١٠.١٤%)، وأخيرًا يأتي السجينات من الدمام وذلك بنسبة (٤.٣٥%).

٢- كذلك توصلت الدراسة الحالية إلى أنه بلغت نسبة السجينات ممن كان سكنهن في (حي العزيزية) بنسبة (٥.٨٠%)، ثم تأتي من كان سكنهنّ في كل من الأحياء (حي الجامعة، حي السويدي، حي الشفا، حي النسيم، حي منفوحة، حي المنصورة) وذلك بنسبة (٢.٩٠%) لكل حي من هذه الأحياء، ثم تأتي بقية الأحياء بمعدل واحد بنسبة (١.٤٥%).

٣- أن معظم السجينات كانت جريمة السرقة هذه هي أول جريمة سرقة لهن حيث بلغت نسبتهن (٧٩.٧١%)، ثم تأتي من كانت هذه الجريمة ليست الأولى وذلك بنسبة (٢٠.٢٩%).

كما أوضحت الدراسة إلى أن أكثر من نصف السجينات ممن لم تكن هذه الجريمة هي أول جريمة سرقة لهن وأنه سبق لهن ارتكاب (جريمة واحدة) وذلك بنسبة (٥٧.١٤%)، ثم تليهنّ من سبق وارتكبن (جريمتان) وذلك بنسبة

(٢١.٤٣%)، وأخيرًا تليهنّ من سبق لهن ارتكاب كل من (٤ جرائم) أو (٥ جرائم) أو (٦ جرائم) وذلك بمعدل سجينة واحدة لكل عدد من هذه الأعداد وذلك بنسبة (٧.١٤%).

كما أوضحت الدراسة إلى أن أكثر مدة قضتها السجينات في السجن (سنة واحدة) حيث بلغت نسبتهن (٢٤.٦٤%)، وقد بلغت مجموع نسب ما قضين في السجن سنة فأقل (٦٣.٧٩%)، ثم يأتي من قضين (سنتين) وقد بلغت مجموع نسب ما قضين في السجن أكثر من سنة إلى سنتين (١٧.٣٩%)، وقد بلغت مجموع نسب ما قضين في السجن (من ٣ سنوات إلى ٥ سنوات) (١٣.٠٥%)، علمًا بأن (٥.٨٠%) من المبحوثات لم يذكرن المدة التي قضينها في السجن حتى الآن.

٤- توصّلت الدراسة إلى أن أكثر ما تم سرقته من قِبل السجينات في آخر مرة تم القبض عليها (نقود) وذلك بنسبة (٣٧.٦٨%)، ثم تليهن من سرقنّ هذه المرة (حلي ومجوهرات) وذلك بنسبة (٢٦.٠٩%)،

٥- كشفت الدراسة إلى أن من الطرق والأدوات التي استخدمتها السجينات في ارتكاب جريمة السرقة (استخدام خفة اليد لنشل المحفظة أو الشنطة)

٦- جاءت موافقة السجينات على سبع عبارات على أنها من أهم العوامل التي دفعتهن لارتكابهن السرقة بدرجة (تأثير قوي) حيث انحصر متوسطاتها الحسابية بين (٣.٣٨، ٣.٥٥) وهي مرتبة تنازليًا حسب المتوسط الحسابي كما يأتي: (غلاء المعيشة) في المرتبة الأولى ثم (قلة الدخل) في المرتبة الثانية (بدافع الحاجة المالية) في المرتبة الثالثة ثم (عدم الحصول على عمل) في المرتبة الرابعة ثم (الرغبة في الكسب المادي السريع) في المرتبة الخامسة ثم العبارتان (الفقر، زيادة متطلبات الأسرة) في نفس المرتبة السادسة.

المراجع:

- أحمد، عبد الرحمن توفيق (٢٠٠٦) دروس في علم الاجرام، الطبعة الأولى، عمّان الأردن : دار وائل للنشر.
- ال درع، درع (١٤٣٠هـ). جريمة تزوير الشيك وعقوبتها (دراسة مقارنة).رسالة ماجستير. الرياض: المعهد العالي للقضاء.
- البشر، خالد بن سعود (٢٠٠١) مكافحة الجريمة في المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية
- الحديثي، فخري عبدالرزاق؛ الزعبي، خالد حميدي. (٢٠١١). *شرح قانون العقوبات القسم الخاص الجرائم الواقعة على الأموال*، الطبعة الثانية، الأردن. دار الثقافة للنشر والتوزيع
- الحسن، إحسان الحسن (٢٠٠٨) علم اجتماع الجريمة، الطبعة الأولى، عمّان، دار وائل للنشر والتوزيع
- الدمرداش، فرج زهران. (٢٠١٣). *السرقة وعقوبتها دراسة مقارنة في الشريعة الإسلامية*، الإسكندرية. مؤسسة الثقافة الجامعية
- الدوري، عدنان. (١٩٨٤). *أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الاجرامي*، الطبعة الثالثة، الكويت. منشورات ذات السلاسل
- الساعاتي، حسن. (١٤٠٧هـ). *النظريات الاجتماعية لتفسير السلوك الإجرامي "في النظريات الحديثة في تفسير السلوك الإجرامي* . الرياض. المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب.
- السين، منى عزت أحمد. (٢٠٠٢م). *إسهامات روبرت ميرتون في النظرية الوظيفية البنائية* [رسالة ماجستير].عمان. الجامعة الاردنية .
- السيوطي، أشرف خليفة (٢٠١٤) العوامل المؤدية إلى جرائم النساء، الطبعة الأولى، عمّان: الوراق للنشر والتوزيع
- الشاذلي، فتوح عبد الله (٢٠٠٠) علم الإجرام والعقاب، الإسكندرية: منشأة المعارف للنشر والتوزيع
- القهوجي، علي. (١٩٨٨). *علم الاجرام وعلم العقاب*. بيروت. الدار الجامعية
- الكبيسي، سامي جميل. (٢٠٠٨). *جرائم الاعتداء على الأموال*، الطبعة الأولى، العراق. سلسلة الموسوعة الإسلامية
- المطيري، محمد لفا. (١٤٢٦هـ). *العولمة وآثارها على الجريمة الاقتصادية كما يراها العاملون بالغرف التجارية الرئيسية بالمملكة العربية السعودية* [رسالة ماجستير منشورة]. الرياض. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
- عوض، السيد (٢٠٠١) الجريمة في مجتمع متغير، القاهرة: المكتبة المصرية

- محمد، السيد عبدالصمد (٢٠١٩)جريمة السرقة وعقوبتها في الفقه الجنائي والإسلامي، الطبعة الأولى، الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية
- الشربيني، زكريا أحمد (١٩٩٤) المشكلات النفسية عند الأطفال، القاهرة: دار الفكر العربي

الرسائل الجامعية:

- الشهري، عبد الرحمن. (٢٠٠٤). *الخصائص الاجتماعية لمرتكبي جريمة سرقة المحلات التجارية دراسة ميدانية على السجناء المودعين في سجون مدينة الرياض* [رسالة ماجستير منشورة] . جامعة الأمير نايف للعلوم الأمنية
- العنزي، أمينة بنت دريع عبدالله .(٢٠١٤). *العوامل الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بجريمة السرقة لدى النساء* [رسالة ماجستير منشورة]. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية. الرياض
- المحمد، ريم. (٢٠١٩). *العوامل المرتبطة بجرائم الأموال لدى النساء في المجتمع السعودي دراسة ميدانية*[رسالة ماجستير منشورة]. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية كلية العلوم الاجتماعية. الرياض
- زعزوع، ليلى. (١٤٠٧هـ). *الأنماط المكانية لجرائم السرقات لمدينة جدة*[رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة الملك عبدالعزيز. الرياض
- عثمان، سلمى حسن. (٢٠١٧). *العوامل التي تدفع بالمرأة لارتكاب الجريمة: دراسة حالة سجن النساء : أمدرمان* [رسالة ماجستير] جامعة النيلين. السودان.
- عمر، مريم. (٢٠١٤م). *جرائم سرقات النساء في مدينة الخرطوم الحضرية* [رسالة ماجستير منشورة]. جامعة النيلين. السودان
- نصر الله، واحدة حمة ويس. (٢٠١٦). *جرائم النساء أنواعها وأسبابها دراسة ميدانية في إصلاحية الكبار النساء في مدينة السليمانية نموذجاً* [بحوث ومقالات] جامعة بغداد. العراق.